

الفصل الخامس

مقولات البناء المنهجي للنظرية الماركسية

المحتويات

مقدمة

- أولا : النظرية الاجتماعية كبديل للفلسفة في فهم المجتمع .
- ثانيا : الحقيقة الاجتماعية طابعها الكلي والشامل
- ثالثا : الجدل والسببية بين العناصر المتفاعلة .
- رابعا : الحتمية كتعبير عن فاعلية القوانين الأساسية
- خامسا : تموضع الذات ، الآليات الأساسية .

مقدمة

يكشف تحليل النظرية الماركسية عن وجود تصور محدد للمجتمع فى بنائه المورفولوجى أو عملياته التى تتبلور عن التفاعل الاجتماعى السائد به . هذا بالإضافة الى امتلاكها لدخل يتضمن مجموعة من المقولات المنهجية التى تيسر للباحث تحليل الواقع الاجتماعى الذى يتعرض له أيا كانت طبيعته . بذلك يمكننا أن نقسم التصور الماركسى تعسفيا الى مستويين . المستوى المنهجى وهو الذى يحدد طبيعة ادراك النظرية الماركسية لسلوك الانسان فى هذا العالم ، وفى إطار هذا المستوى سوف نعرض لمجموعة المقولات أو القضايا ذات الطابع المنهجى ، عند هذا المستوى تعتبر النظرية الماركسية امتداداً للجدل الهيجلى من حيث التحليل والفهم . أما المستوى الثانى فهو المستوى العينى ، ويتمضن تحديد العناصر الأساسية للواقع الاجتماعى من زوايا الرؤية الماركسية ثم طبيعة التفاعل بين هذه العناصر ، واتجاهاته ومراحله ومتتالياته ، وإذا كان هذا المستوى - الثانى - يركز على محاولة تحديد هوية التفاعل الواقعى فإن نجاحه فى ذلك يتم بلاشك من خلال الاستناد الى مقولات المستوى الأول . حيث يمكن تحديد هذه المقولات على النحو التالى :

أولاً : النظرية الاجتماعية كبديل للفلسفة لفهم المجتمع .

ثانياً : الحقيقة الاجتماعية ، طابعها الكلى الشامل .

ثالثاً : الجدل والسببية بين العناصر المتفاعلة .

رابعاً : الحتمية ، كتعبير عن فاعلية القوانين الإنسانية .

خامساً : تموضع الذات الآليات الأساسية .

وسوف نعرض بإيجاز لكل مقولة من هذه المقولات ، آخذين فى الاعتبار أن فصلها عن بعضها البعض على هذا النحو ، يعتبر من باب التجريد العلمى ، حتى يمكن تحليلها لإدراك طبيعتها ومكانتها فى التنظير الماركسى .

أولاً : النظرية الاجتماعية كبديل للفلسفة لفهم المجتمع

تمثل النظرية الاجتماعية على يد كارل ماركس نقياً للنظام القائم ، وإنكاراً له . بذلك فهى تستهدف شكلاً جديداً للمجتمع حتى حينما تصف شكله الراهن . فهى تستهدف حقيقة لا يتم التوصل إليها إلا عن طريق إلغاء المجتمع المدنى . فنظرية ماركس (نقد) بمعنى أن كل

تصوراتها تمثل ادانة للنظام القائم فى مجموعه (٤٠) . غير ان القول بالطابع النقدى للنظرية الماركسية فقط يفرض عليها مسحة أيديولوجية أو فلسفية تجعلها تبعد كثيرا عن ان تكون أحد المواقف النظرية - فيما يتعلق بالمجتمع - التى عاصرت مولد نظرية علم الاجتماع . وإنما ينبغى ان نضيف الى ذلك تضمن النظرية الماركسية لممارسات وصفية وتحليلية وتفسيرية من الدرجة الأولى ، يؤكد ذلك قراءة تحليلات كارل ماركس لطبيعة التفاعل السائد بالمجتمع الرأسمالى والعمليات التى تسوده ، ومن ثم القوانين التى تحكمه . وهناك عوامل أساسيان ساعدا على تأسيس اهتمام النظرية الماركسية بالواقع العملى للانسان .

ويتمثل العامل الأول فى ظهور النظرية الماركسية ، الى جانب النماذج النظرية الأخرى كاتجاه لنفى الفلسفة لتى سيطرت حتى هذه المرحلة . اذ نشأ اقتناع عميق بأن الفلسفة قد وصلت الى نهايتها ، حدث ذلك فى أعقاب وفاة هيجل . اذ ساد اعتقاد مؤكد بأن تاريخ الفلسفة قد بلغ مفترق طريق حاسم وان الوجود المادى للانسان هو الوسيط الوحيد للكشف عن الحقيقة وتطبيقها عمليا . واذا كانت الأبنية الفلسفية السابقة قد أعتبرت مأوى للحقيقة تعزلها عن مجال الصراع لتاريخى للبشر ، فى شكل كل معقد من المبادئ الترنستدنتالية . فانه من الممكن الآن ان يصبح تحرر الانسان هو نفسه عمل الانسان ، وهو هدف سلوكه العملى الواعى بذاته . ومن الممكن تحويل الوجود الحقيقى أو العقل أو الذات الحرة الى وقائع تاريخية متحققة (٤١) . ويعنى ذلك ان الحقيقة لم تعد بندا نظريا يصور الواقع دون ان يتدخل فيه وإنما هى طاقة كاشفة للملامح بهدف أعمال ذاتها فى تغييره . يؤكد ذلك ما يذهب اليه ماركس أنه عن طريق الاتحاد بين النظرية والممارسة ، وارتباط الفهم النظرى بالنشاط السياسى العملى فانه يمكن احداث التغير الاجتماعى (٤٢) .

أما العامل الثانى فيتمثل فى أنه قد سبق نشأة الماركسية الانتصار على فكر الكنيسة وانتشار مناخ التفكير العقلى الذى بلغ أوج الاعتقاد به فى تيار الفلسفة المثالية وبخاصة فلسفة هيجل . ومن ثم ساد اعتقاد بإمكان ان يتحقق عالم يسوده العقل والحرية . وحدث اتجاه لأعمال العقل الانسانى فى واقعه ، يصور ذلك ماركيز بقوله انه اذا كان نفى الدين قد بدأ بتحويل هيجل للالهوت الى منطق ، فانه انتهى بتحويل فويرباخ للمنطق إلى أنثروبولوجيا . والانثروبولوجيا عند فويرباخ هى الفلسفة التى تستهدف التحرير العيى للانسان ، وتضع لهذا الغرض الخطوط العامة للشروط أو الصفات اللازمة لحياة انسانية حرة بحق (٤٣) . ومن ثم فلقد

كان الواقع الذى يعيشه الانسان بشروطه الكائنة والتى ينبغى ان تكون ، هو الاطار الذى عملت فى نطاقه النظرية الماركسية .

ومن الطبيعى ان ندرك منذ البداية ان النظرية الماركسية - كما أرادها ماركس - هى بطبيعتها نظرية فى المجتمع تتصف بالتكامل ، وتعمل على تحقيق التكامل (٤٤) . وذلك يعنى أنها نظرية ذات طابع كلى ، وان هذه الكلية لاتعنى امتلاكها لتصوير يتعلق بكل العناصر الواقعية ، ولكن يعنى كشفها للعناصر ذات الفعالية الحقيقية بالكلية البنائية . أما كونها تعمل على تحقيق التكامل فيعنى انها سلب لكل ما هو واقعى وناقص وكشف لامكانات المستقبل الكامنة فى اطاره . وبالنظر الى هذا الفهم لطبيعة النظرية نجد ان كارل ماركس يتخذ موقفا من كافة الأنساق النظرية المتعلقة بالانسان والتى سادت عصره . فبالنظر الى تأكيده على الكلية الشاملة ، ومن ثم ضرورة ادراكها ادراكا شاملا يتخذ فى اعتباره كافة أبعادها ، نجده لا يدع مجالا لفلسفة مستقلة أو علم نفس أو علم اجتماع مستقل . فالأخلاق والدين والميتافيزيقيا ، وباقي مظاهر الأيديولوجيا وأشكال الوعى المناظرة لها . لاتعود محتفظة بمظهر الاستقلال (٤٥) .

بالاضافة الى ذلك يذهب ماركس الى أنه مادامت معرفة الانسان وسلوكه وأمله ، كلها قد وجهت نحو اقامة مجتمع عادل ، فانه قد أخذ على عاتقه توضيح القوى والاتجاهات العينية التى تحول دون تحقيق هذا الهدف ، وتلك التى تساعد على ذلك ، ومن ثم كان التصدى بالدراسة للوقائع ذات الصلة الجوهرية بذلك . ولقد أدى ذلك الى انكار ماركس للفلسفة بل وعلم الاجتماع - بالمعنى الوضعى أيضا - فالوقائع الاجتماعية التى حلها ماركس (كإغتراب العمل) وفيتشية عالم السلع ، وفائض القيمة والاستغلال ليست متشابهة لوقائع علم الاجتماع ، كالطلاق ولجريمة وحراك السكان والدورات الاقتصادية (٤٦) . ولايرفض ماركس بذلك علم الاجتماع فى حد ذاته وانما هو يرفض تجزؤ العلوم ، أولا لأن ذلك يعجزها عن النظرة الكلية المتكاملة ، وثانيا لرفضه انصراف العلم الى الوصف المنتظم الموضوعى لمجموعة من الوقائع ذات الأهمية الثانوية بالنسبة للبناء القائم . فالنظرية الصحيحة من وجهة نظره هى الوعى بمسلك عملى يستهدف تغيير العالم ، بيد ان هذا المسلك الواعى من وجهة نظره ينبغى ان يتأسس فى ظل ثلاثة حقائق رئيسية .

الأولى ان تصوره للحقيقة تميز الى حد كبير بالطابع الفلسفى ، ومن ثم فتصور الحقيقة لديه بعيد كل البعد عن النسبية . فالشروط العينية المؤدية الى بلوغ الحقيقة قد تتباين ، ولكن

الحقيقة تظل واحدة . هذه النظرة المطلقة الى الحقيقة تكمل التراث الفلسفى للنظرية الماركسية وتفصل النظرية الجدلية على نحو قاطع عن الاشكال النظرية للوضعية والنسبية (٤٧) .

أما الحقيقة الثانية فيؤكد فى اطارها الحاجة الى علم امبيريقى للمجتمع يقوم على دراسة التفاعل الدينامى الخلاق بين الانسان والطبيعة ، وعلى العملية التكوينية التى يخلق الانسان عن طريقها ذاته . ولكى يفهم هذا العلم واقعه فانه يحتاج الى منهج يبدأ من المقدمات الواقعية ولا يففل عنها للحظة ، حيث يصبح البشر مقدماته ، ليس فى انزالهم الخيالى ، ولكن فى وجودهم الواقعى وعملية تطورهم التى يمكن ادراكها امبيريقيا فى ظل ظروف محددة . وبمجرد وصف هذه الحياة النشطة فان التاريخ يتوقف عند كونه تجميعا للحقائق الميتة ، مثلما يفعل الماديون ، أو جهد خيالى لأشخاص خياليين كما يفعل المثاليون . ثم يذهب الى أنه حينما يتم تصوير الواقع فان الفلسفة كفرع مستقل للمعرفة تفقد دورها كوسيط لإدراك الوجود . وعلى أحسن الأحوال فإن مكانها يمكن أن يملأ بواسطة تأليف أكثر النتائج عمومية ، تلك التى يمكن تجريدها عن ملاحظة التطور التاريخى للبشر ، ولأقيمة لهذه التجريدات اذا هى انفصلت عن التاريخ الواقعى . وانما يمكن ان تساعد فقط على تيسير تنظيم المادة التاريخية ، لكى تحدد تتابع شرائحها المنفصلة ، غير انها لاشك توفر الاطار ، كما تفعل الفلسفة ، للوصف الدقيق لفترات التاريخ (٤٨) .

أما الحقيقة الثالثة فتتمثل فى وجوب أن نتحرك بهذا التصور النظرى بالاضافة الى ادراك حقائق الواقع الامبيريقية بهدف تأسيس نظام عقلى للحياة ، ولشروط ايجاد هذا النظام ، والخطوات الأولى التى يجب اتخاذها . فى اطار ذلك تظل النظرية مصاحبة للمسلك العملى فى كل لحظة ، فتحلل الواقع المتغير وتصوغ تصوراتها تبعا لذلك (٤٩) .

وبتحليل وجهة نظر كارل ماركس فى طبيعة النظرية ودورها ، نجده أولا يؤكد من ناحية على الطابع الفلسفى المطلق للحقيقة ، ومن ثم يبعدها عن مقولة النسبية التى تؤكد على العلوم الامبيريقية باعتبار ان ادراكاتها جزئية . غير أنه من ناحية أخرى يؤكد على أن تجريد الحقائق الامبيريقية الواقعية لمختلف المراحل التاريخية يمثل المدخل الحقيقى لفهم الواقع وبناء النظرية كبديل للانساق الفلسفية ، هذا الى جانب الطابع العملى للنظرية لديه . وحول هذه الملاحظة الأخيرة نطرح تساؤلاً يتعلق بالكيفية التى يتسق بها تجريد الحقائق الامبيريقية النسبية مع القول باطلاقية الحقيقة . هل يعنى ذلك ان التصور الماركسى يعانى من توتر وتناقض فى هذا النطاق ؟ .

الواقع على غير ما يبدو ظاهريا ، فليس هناك تناقض ، ذلك لأن النظرية الماركسية تحتوى على ما يمكن ان يسمى بالمنطق الأيديولوجى بمعنى تصورها لترتيبية معينة لعناصر الواقع ، ثم لحركتها المتفاعلة سواء كانت ذات طابع تاريخى أو معاصر . هذه الرؤية الأيديولوجية هى التى لها الطابع المطلق ، وهى التى بناء عليها يتأسس الجهد النقدى الثورى للواقع . بيد أنه عند المستوى الآخر ، وهو المستوى الأمبيريقى الواقعى ، نجده يهتم بوصف الحقائق كما يراها لكى يرى مدى اتساقها والفرضيات الأيديولوجية العامة ، وهى بالطبع حقائق جزئية قصيرة المدى وذات بعد تكتيكى فى اطار الاستراتيجية العامة للنظرية الماركسية .

ثانيا : الحقيقة الاجتماعية ، طابعها الكلى الشامل

أشرنا فيما سبق الى انتقال العناصر الأساسية للمنهجية الماركسية اليه من هيجل ، حيث يعتبر التأكيد على كلية الحقيقة موضع الادراك أول هذه العناصر . فاذا كانت الكلية هى الحقيقة الأولى عند هيجل ، فإن الأخطاء لاتعدو ان تكون وجهات نظر جزئية ، أو وقائع فردية منفصلة ، فالوقائع فى الطبيعة والفكر معا هى بمثابة أوجه مختلفة لتلك الحقيقة الكلية الواحدة التى يسميها هيجل باسم المطلق (٥٠) .

ويرى هيجل ان ماهو كلى يتكشف من خلال ماهو جزئى ، وان الكلية هى العملية الطبيعية للجنس ، كما تتحقق من خلال النوع والأفراد . والكلية فى التاريخ هى جوهر كل تطور ، فدية المدنية اليونانية ، والصناعة الحديثة والطبقة الاجتماعية ، كل هذه الكيانات هى قوى تاريخية فعلية لا يمكن ردها الى مكوناتها . بل ان الوقائع والعوامل الفردية ، على عكس من ذلك لاتكتسب معناها الا من خلال الكلى الذى تنتمى اليه ، فالفرد يتحدد لا بصفاته الجزئية ولكن بصفاته الكلية مثل كونه مواطنا يونانيا أو عاملا فى مصنع حديث أو بورجوازيا (٥١) . بيد أنه حينما يؤكد هيجل على الكلية ويجعلها معقلا للحقيقة ، فانه حينئذ يعبر عن اقتناعه بأن أية صورة جزئية معطاة سواء فى الطبيعة أو فى المجتمع ، لاتتضمن الحقيقة كاملة ، هذا بالاضافة الى أن هذه الكلية تعد وسيلة للتديد بانعزال البشر عن الأشياء ، والاعتراف بأن امكاناتهم لايمكن ان يحتفظ بها إلا باعادة التكامل بينها (٥٢) . ولايرجع التأكيد على الوحدة العضوية الى هيجل فقط ، ولكنها - الى جانب ان لها جنورها فى الفكر اليونانى القديم بل وفى الفكر الشرقى القديم أيضا - كانت تمثل إحدى المقولات التى سادت القرنين الثامن والتاسع عشر ، تحت تأثير الفكر التطورى الموسوعى الذى كان دائما ما يرسم صورة المجتمع على غرار الكائن العضوى (٥٣) .

ومن خصائص هذه الكلية ضرورة قيام نوع من الترابط بين جزئيات الوجود وذاته ، بحيث ان التغيير فى أى من أجزاء هذا الكل إنما تكمن أسبابه فى هذا الكل أو نى أى من أجزائه ، وان تغيره إنما هو تطور نحو اكتمال هذا الكل . اذ ليست هذه التغيرات سوى خطوات تمهد لهذا الكل طريق التجاوز والارتقاء نحو وحدة كلية أشمل وأوفى وأكثر اكتمالا (٥٤) . أما الخاصية الثانية التى ترتبط بالكلية سواء على النمط الهيجلى أو الماركسى ، فتتمثل فى ان هذه الكلية لاتنصب على الكلية الكائنة فقط ، ولكنها تميل الى ماينبغى ان يكون ، فهى كبة تسعى الى الكمال عن طريق التفاعل الجدلى بين العناصر والأجزاء ، والتى عند بلوغها الكمال سوف ينتهى التفاعل النقضى ، فهى الى جانب كونها كلية ماهو كائن وتعايشه فهى كذلك تلية الممكن والمرغوب الذى تسعى اليه . والواضح ان شمول الكلية لهذا البعد المستقبلى يجعلها تختلف عن الكلية الدوركيمية والتى تبحث عن تزاوج بين الوضعية والاتجاه العضوى ، والتى اسفحرت حتى ورثتها البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، باعتبار ان الأخيرة تقصر الكلية على ماهو كائن بينما تؤكد الأولى على ماينبغى ان يكون ومن ثم تطرح منطق التحريك نحوه ، وتخلق مبررا انطولوجيا لعمليات التغيير والثورة وسلب ماهو كائن لأنه ناقص وفى حاجة دائمة الى التجاوز .

وبينما كانت الكلية عند هيجل ذات طابع عقلى يندمج كل جزء فيه (الذاتى والعضوى) فى كل شامل ، فان التنظير الماركسى قد اتخذ منذ البداية الطابع المادى ، فهو يبدأ بواقعة اقتصادية يعترف بها الاقتصاد الكلاسيكى ذاته . فالمجتمع الحديث اذ يسير فى طريقه يصبح العامل فيه أفقر كلما انتج ثروة أعظم ، وكلما ازداد انتاجه فى قوته ومداه . وهكذا فان الخط من قدر العامل الانسانى يسير جنبا الى جنب مع استغلال العالم الموضوعى له ، ثم يؤكد ان تحطيم العامل وافقاره فى الوضع القائم للمجتمع ، نتاج لعمله ذاته ، أو للثروة التى نتجها هو ذاته . وهكذا فان اليأس ينبثق عن طريقة العمل السائدة ، وتتغلغل جنوره فى ماهية المجتمع الحديث ذاتها (٥٥) . ذلك يعنى أنه بينما تكمن الكلية الهيجلية فيما هو عقلاى ومثلى ، بحيث ينعكس كمالها واكتمالها على ماهو واقعى ، فان كارل ماركس يرى كليته من منظر معاكس ، واذا كانت كلية هيجل قد اكتملت فان العذاب المحيط والأوضاع والحرمان التى تعيشتها البروليتاريا تؤكد ان الكلية الواقعية فى حاجة الى سلبها وتجاوزها وهو جوهر الخلاف الماركسى - الهيجلى .

ويحاول ماركس ان يبرز الكلية كوسيلة منهجية عن طريق ابراز بعض أمثلة سلبها أو تلك المؤكدة على تجاوزها ، فتقسيم العمل فى المجتمع يعبر عن تجزؤ هذه الكلية . فهو يذهب (الى ان قوى الانتاج ، وحالة المجتمع ، والوعى ، لابد ان تنتهى الى التناقض كل مع الآخر) . لأن تقسيم العمل ينطوى بالقوة ، بل بالفعل أيضا على القول بأن النشاط الذهنى والمادى - أى أن الاستمتاع والعمل والانتاج والاستهلاك يرجعان الى أفراد مختلفين ^(٥٦) . ثم يؤكد ان النظام الرأسمالى قد شوه هذه الكلية بأن جعل مصالحه تبدو كأنها مصالح كلية شاملة . مع أنها ليست كذلك فالكلية الواقعية التى جسدها النظام الرأسمالى فى مختلف أبعاده تفتقد أى شمول جوهرى .

وانقسام البشر الى طبقات يعتبر أيضا دليلا آخر على انهيار هذه الكلية . فوجود الطبقات من حيث هى واقع فعلى يناقض الحرية ، أو على الأصح يحولها الى فكرة مجردة ، فالطبقة تحصر النشاط العقلى للحرية الفردية فى اطار القوضى العامة ، وهى ساحة التصرف الحر التى لاتزال متاحة أمام الفرد . فكل فرد يكون حرا بقدر ماتكون طبقته حرة ، ونمو فرديته منحصر فى حدود طبقته ، فهو ينكشف بوضعه (فردا طبقيا) . ومن ثم لا يستطيع الشكل الراهن للمجتمع ان يحقق نظاما شاملا إلا عن طريق سلبه للفرد ، اذ يصبح (الفرد الشخصى) فردا طبقيا . وتصبح الخصائص المكونة له خصائص كلية شاملة يشترك فيها مع كل الأفراد الآخرين لطبقته ولا يعود وجوده خاصا به ، بل يصبح وجود طبقته ^(٥٧) . بذلك يؤكد ماركس ان هذه الكلية لاوجود لها لأنها ينبغى ان تتضمن أفراد أحرار نوى ماهية كلية ، بينما ما يحدث غير ذلك فالانسان يتحدد واقعه بطبقته . ويفرض سلوكه عليه من الخارج . ونتاج هذا العقل اذا ماتحقق لا يضيف الى كليته ولكنه ينتقص منها بأن يفرض تشيؤها اغترابا أكثر .

ماهو السبيل الى تحقق هذه الكلية الحقيقية المتكاملة ، يرى ماركس ان الفعل الذى يلغى الكلية الزائفة ويأتى بالكلية الحقيقية لابد ان يكون هو الآخر فعلا أو جهدا كليا . ويذهب الى أنه مادام الوضع السائد حتى الآن يمثل سلبية شاملة ، تؤثر فى جميع مجالات الحياة ، فان تغييره يقتضى ثورة شاملة ، أى ثورة تلغى أولا كل الأوضاع السائدة ، وتؤدى ثانيا الى الاستعاضة عنها بنظام شامل جديد . ولابد ان تكون العناصر المادية للثورة متوافرة ، بحيث لاتمتد الانتفاضة الى أوضاع خاصة فى المجتمع القائم ، بل الى نفس (انتاج الحياة) السائد فيها و (النشاط الكلى) الذى تبنى عليه . فهذا الطابع الكلى الشامل للثورة يحتمه الطابع الكلى الشامل لعلاقات الانتاج الرأسمالية . ان الاتصال المتبادل والشامل لايمكن ان يسيطر عليه

أفراد ، الا حينما يكون الجميع مسيطرين عليه . وتؤدى الانتفاضة الثورية التى تنهى نظام المجتمع الرأسمالى الى تحرير كل امكانات الفوضى التى ظهرت فى هذا النظام . ومعنى ذلك ان الشمول الذى يوجد فى الحالة الراهنة للمجتمع سوف ينتقل الى النظام الاجتماعى الجديد ، ولكنه سوف يتخذ طابعا مختلفا . وعندئذ سيتمكن الانسان ، لأول مرة فى التاريخ ، من ان يعامل على نحو واعد جميع الموارد الطبيعية على أنها من خلق البشر . وسوف يسير صراعه مع الطبيعة حسب (خطة عامة) يضعها أفراد متحدون بحرية (٥٨) ، ومن ثم يصبح الانسان نفسه هو الكلى ، الذى عليه ان يكشف عن الماهية الكلية للانسان .

فى أعقاب ذلك يتأسس المجتمع الشيوعى الذى يتولى بدوره (الالغاء الإيجابى للملكية الخاصة) وبذلك تصبح الشيوعية شكلا جديدا من أشكال النزعة الفردية لكونها تؤكد على الإنسان بإعتباره إنسانا ، فهى ليست نظاما اقتصاديا مختلفا ، بل هى نظام جديد فى الحياة . ان الشيوعية هى (التملك الحقيقى ل ماهية الانسان بواسطة الانسان ومن أجل الانسان) ومن هنا فانها عودة الانسان الكاملة ، الى ذاته بوصفه كائنا اجتماعيا أى انسانيا ، أنها تعتبر الحل الصحيح لصراع الانسان مع الطبيعة ومع الانسان ، وللنزاع بين الوجود والماهية ، وبين التشيؤ والاستقلال الذاتى ، والحرية والضرورة ، والفرد والنوع . وفى هذا الشكى الجديد للمجتمع ستحل كل المتناقضات التى كانت كامنة من وراء فلسفة هيجل والفلسفة التقليدية كلها وما الأفكار الفلسفية إلا تعبير عن أوضاع تاريخية مادية ، تنفض عن نفسها غلائها الفلسفية بمجرد أن تصبح موضوعا لبحث النظرية النقدية أو تدرك بواسطة العمل الاجتماعى الواعى (٥٩) .

ثالثا : الجدل ، والسببية بين العناصر المتفاعلة

بينما تميز الجدل الهيجلى بالطابع المنطقى فيما يتعلق بالتفاعل بين عناصره ، فان الجدل عند ماركس تميز بكونه حركة تاريخية أساساً تعكس تفاعلا عينيا . ومن ثم نأنا نتفق مع ما يذهب اليه هيربرت ماركيوز بأنه اذا كان الجدل الهيجلى يقدم لنا الشكل المنطقى المجرد للتطور فيما قبل التاريخ ، فأننا نجد ان ماركس يقدم لنا الجدل فى حركته الحقيقية العينية . ولذلك فان الجدل الماركسى يظل بدوره مقيدا بمرحلة ما قبل التاريخ (٦٠) .

واذا كان الجدل يعنى حالة من التفاعل بين عديد من العناصر ، فان هذا التفاعل يتميز بطبيعته المتناقضة أو الصراعية فى اطار وحدة كلية يتأسس وجودها بالنظر الى المتناقضات التى يضمها . فى اطار ذلك نجد ان الجدل العينى لكارل ماركس اتخذ نقطة بدايته فى النقد

الذى وجهه الى كل من هيجل وفويرباخ ، ومن ثم فالفلسفة الماركسية الناشئة تشكل اختلافا ابستمولوجيا حاسما مع فلسفة كل من هذين المفكرين وخاصة الأول . فمن الواضح ان ماركس قد أخذ عن هيجل الشكل الصورى للجدل كبناء وكعملية جوهرية وان اختلف معه فى المضمون الجدلى ، فالجدل عند ماركس عملية تقع فى قلب التاريخ ، ويعبر عن طبيعة العلاقة والتفاعل بين عديد من العناصر الواقعية .

هذا فى حين ان خلافه مع فويرباخ لم يكن حول المضمون العينى ، فقد كان فويرباخ واقعيا ، رانما كان حول عدم استخدام فويرباخ للمدخل الجدلى فى ادراكه لطبيعة التفاعل الواقعية ، فهو يؤكد ان مدخل فويرباخ ليس تاريخيا . هذا الى جانب انه يرى الانسان سابقا على المجتمع ، وانه فشل فى ان يدرك ان الاحساس الدينى هو فى ذاته نتاج اجتماعى ، وان الفرد الذى يحلله ينتمى الى شكل محدد للواقع (٦١) . هذا الى جانب غياب التفاعل الجدلى عند فويرباخ ، حيث يعتبر الأخير الأفكار مجرد إنعكاس للواقع المادى ، وهو مع آخرين يتناول الواقع المادى على أنه المحتم للنشاط البشرى ، ولم يحاول تحليل التعديل الذى قد تجريه الذات subject فى العالم الموضوعى ، أعنى بواسطة نشاط الانسان . ثم يذهب ماركس الى ان فويرباخ كان عاجزا عن ادراك حقيقة ان النشاط الثورى هو نتاج الأفعال الارادية الواعية للبشر ، وبدلا من ذلك فأننا نجد ان فويرباخ يصور العالم بالنظر الى أسلوب أحادى التأثير للواقع المادى على الأفكار (٦٢) ، وهو ما يرفضه ماركس .

ويتطلب تحديد الادراك الجدلى عند ماركس النظر الى ثلاثة ابعاد رئيسية ، الأول ماهية الجدل ، ويتعلق الثانى بلامحه الأساسية ثم مكونات الجدل فى الفهم الماركسى ، وفيما يتعلق بماهية الجدل نجد ان لينين يحدد وجهة النظر الماركسية بصده حينما يؤكد ان المعنى الحقيقى للجدل يتمثل فى دراسة التناقضات الكامنة فى الجوهر الحقيقى للأشياء . اذ يوافق ماركس هيراقليطس Heraclitus فى ان التناقض هو جوهر الأشياء ، ومن ثم فهو شامل ومطلق . وتوجد التناقضات كنساس للتغير فى كل العمليات منذ بداية وحتى نهاية تطور الأشياء . وفى مناقشة الحالات الواقعية للتغير الاجتماعى على المستوى الفردى أو الكونى ، فأننا نجد ان المنهج الماركسى يتكون من تتبع حركة الاضداد (انقسام الواحد والمعرفة بأجزائه المتناقضة ، ثم المعرفة بوحدة هذه الأضداد (٦٣) . فالصراع والتناقض له طبيعته الشاملة والمطلقة ، ولكن اشكال الصراع تختلف حسب الإختلافات فى طبيعة التناقضات . اذ تتميز بعض التناقضات بوجود العداء الصريح ، بينما البعض الآخر ليس كذلك . وحينما ننظر الى التطور الواقعى

للموضوعات ، فإن بعض التناقضات العدائية اصلا تتغير وتصبح لاعدائية (٦٤) . فالجدل اذن يدرس كيف يمكن للأشياء ان تتحد ، وكيف تصبح متحدة (كيف تتغير وتنمو) - وتحت أى شروط يحول كل منهما الآخر ليتحد معه - ، ولماذا ينبغي ألا ينظر العقل البشرى الى هذه الأضداد كموضوعات things ممتة وصلبة rigid ، ولكن كنوعات entities حية ، وقابلة للتغير والتكيف بحيث ان كل منها تعدل فى الأخرى (٦٥) .

ويكشف البحث فى الملامح الاساسية للمدخل الجدلى عند ماركس عن تميزه بعده ملامح أساسية . أول هذه الملامح الطابع السلبي للواقع كنقطة بدء للمنطق والتفاعل الجدلى عند كارل ماركس وهو القوة الدافعة له . هذه السلبية هى التى أدت فى العالم الاجتماعى الى ظهور متناقضات المجتمع الطبقي . ومن ثم فقد ظلت هى الحركة لمسار العملية الاجتماعية . وقد انجذبت كل واقعة وكل حالة منفردة الى هذه العملية بحيث لم يعد من الممكن الوصول الى دلالتها إلا عندما ينظر اليها فى اطار هذه الكلية التى تنتهى اليها . (فالحقيقة) عند ماركس وهيجل معا ، لاتمكن إلا فى الكل ، أو فى الكلية ذات الطابع السلبي (٦٦) . فبداية الادراك الجدلى هى الايمان بكلية الموقف أو الواقع ، الذى يتضمن عناصر تكتسب معناها من علاقتها بالموقف الذى تسوده علاقات سلبية اساسا .

ويشكل الطابع التاريخى للجدل خاصيته الثانية ، وقد شكلت هذه الخاصية خلافا بين ماركس من ناحية وهيجل وفويرباخ من ناحية أخرى ، حيث ادركه هيجل ادراكا فلسفيا ، بينما ادركه فويرباخ ادراكا أحاديا . ومن ثم فإن الابستمولوجيا الماركسية تشكل اختلافا صارما مع هذه الادراكات . حيث نجد ان ماركس يتخلى عن الفلسفة لصالح الارتباط بمدخل له طابعه الاجتماعى والتاريخى (٦٧) . اما الخلاف الرئيسى بين الجدل الماركسى والهيغلى فيتمثل فى ان الجدل الهيغلى عمم الحركة الجدلية بحيث جعل منها حركة لكل الوجود . أى للوجود بما هو كذلك ، وبذلك لم يستخلص منها الا التعبير (المجرد) المنطقى النظرى عن حركة التاريخ . هذا بالاضافة الى انه برغم اعتقاد هيجل انها عامة فانها لاتميز بالفعل إلا مرحلة بعينها فى التاريخ الانسانى (ويعنى بها تاريخ انتقاله الى النضج) . ولذلك يميز ماركس بين مرحلة الانتقال الى النضج ، وبين (التاريخ الفعلى) للانسانية ، بحيث يعد ذلك تقييدا لنطاق الجدل (٦٨) . وبذلك نجد ان الطابع التاريخى للجدل عند ماركس يؤكد ارتباطه بشكل تاريخى محدد هو المجتمع الطبقي ، وانتفاء المجتمع الطبقي ، يعنى انتفاء الجدل وتوقفه عن كونه اطارا عاما يتحكم فى تفاعلات الوجود دونما اعتبار الى نسبية التاريخ على مذهب اليه هيجل .

وتمثل الخاصية الثالثة فى اختلاف الجدل عند ماركس عنه عند هيجل فى ان الجدل عند الأخير يمثل حركة متعالية تتم فى اطار الفكرة الشاملة أو العقل الكونى أو المطلق ، بينما هو عند الأول محكوما بالشروط الواقعية للمجتمع من حيث استمرارية تفاعله أو نهاية فاعليته بانهيـار المجتمع الرأسمالى . فى اطار ذلك يؤكد ماركس ان القوانين الجدلية بطبيعتها قوانين ضرورية ، وان الصور المختلفة للمجتمع الطبقي تزول بالضرورة من جراء متناقضاتها الداخلية . ويقول ماركس ان قوانين الرأسمالية تسير (بضرورة محتومة نحو نتائج لامفر منها) . فالانتاج الرأسمالى يؤدى الى نفى ذاته أو سلبها ، وذلك بحتمية مماثلة لحتمية القانون الطبيعى (١٩) . بل اننا نجده يرى ان الظروف الواقعية هى التى تمهد لانـهيار المجتمع الرأسمالى بقيام الثورة البروليتارية بالنظر الى مجموعة من الظروف الموضوعية ، فهى تقتضى بلوغ مستوى معين من الثقافة المادية والعقلية ، وطبقة عاملة منظمة وواعية بذاتها على نطاق عالمى ، وصراعا طبقيـا حادا . غير ان هذه الظروف لاتصبح ظروفـا ثورية إلا اذا استغلت ووجهت بنشاط واع يرمى الى تحقيق الهدف الاشتراكى . أن الثورة تقتضى نضج قوى متعددة ، ولكن أعظم هذه القوى هى القوى الذاتية ، أعنى الطبقة الثورية ذاتها . فتحقيق الحرية والعقل يقتضى توافر المعقولة الحرة فى أولئك الذين سيحققونها (٧٠) .

ذلك يعنى ان الجدل عند ماركس ينطلق من ادراك محدد للواقع الاجتماعى ، بحيث يعكس ذلك تصوراً يتضمن عددا من العناصر المتناقضة . فالجدل ينطلق من سلب الواقع نحو استكمالـه فى المجتمع الشيوعى . وهو أيضا يظل متحكما فى تفاعلاته الأساسية بما فيها التحكم فى حركة الانسان والتفاعل ، وحتى قيام المجتمع الشيوعى حيث انتفاء الجدل وسيطرة الانسان على تفاعلات التاريخ . وهو محدد بواقع تاريخى فاذا وقعت الثورة البروليتارية فانها تخلق واقعا اجتماعيا ينتفى فى اطاره التناقض ، ويطفى وجود الذات على الموضوع ، وتنتفى حتمية الواقع مادامت الذات تعيد ترتيب عناصره بما يوائم احتياجاتها الأساسية .

يبقى بعد ذلك البعد الثالث فى التصور الجدلى ، وهو الذى يتعلق بالأبعاد الأساسية للتفاعل الجدلى كما رآه ماركس . وتكشف النظرة الأولى لطبيعة الجدل الماركسى عن تصوره لموقف اجتماعى تناقض فى اطاره عناصر كثيرة ، بل إننا نجد تعقد هذه الحالة المتناقضة حينما تتخذ عناصر العملية الجدلية مواقف متناقضة فى مراحل تاريخية متتابعة ، وفى اطار ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة تناقضات أساسية .

أما التناقض الأول فيتمثل فى تناقض الفرد مع المجتمع . اذ يؤكد ماركس ان هناك جدلا بين الذات (الانسان فى المجتمع) والموضوع (العالم المادى) حيث يخضع البشر باطراد

العالم المادى لاغترابات عديدة . وبالإضافة الى ذلك نجده يؤكد ان الوعي الانسانى يقع فى اطار التفاعل الجدلى بين الذات والموضوع ، حيث يستطيع عن طريقه ايجابيا تشكيل العالم الذى يعيش فيه ، وفى ذات الوقت يشكل نفسه (٧١) ، ويطلق انتونى جايدنز على هذا النموذج الجدلى جدل الانسان مع الطبيعة . فالكائنات البشرية ، على خلاف الحيوانات الدنيا ، يؤدى افتقارها لجهاز داخلى من الاستجابات الغريزية الى اجبارها على التفاعل الخلاق وعالمها المحيط ، ومن ثم يصبح على البشر ان يحاولوا السيطرة على بيئتهم وليس فقط التكيف معها كمعطاة مفروضة ، وعلى ذلك يغير البشر من أنفسهم من خلال تغيير العالم المحيط بهم فى اطار عملية تبادلية مستمرة . فى اطار ذلك يصبح الوعي نتاجا اجتماعيا ، بل ان اللغة تنشأ من خلال التفاعل والبشر الآخرين . وينتهى جدل الانسان مع الطبيعة بخلق تكنولوجيا اجتماعية تتمثل فى وسائل الانتاج الأساسية ، الذى يعنى ابتكارها غلبته وسيطرته على عالمه الطبيعى .

أما التناقض الثانى فيدور حول وسائل الانتاج التى كانت من نتاج التناقض الأول . فمن الواضح ان بناء النظام الرأسمالى يتضمن طبقتين كبيرتين تستندان الى تناقض ، رأس المال أو العمل المؤجور ، وكلاهما له مصالحه المختلفة . وذلك يعنى وجود صراع طبقى ، كامنا أو صريحا فى بناء المجتمع الرأسمالى . وأن هذا التناقض أو العداء يتم السيطرة عليه مباشرة من خلال السلطة السياسية للدولة كوسيلة أساسية (٧٢) . ولايتوقف ماركس عند ذلك ولكنه يتناول الدولة كنتاج لهذا التناقض ، فيؤكد ان الدولة ذاتها تزول حينما ينتفى المجتمع الطبقي ومن ثم التناقض الطبقي . بل اننا نجد ان العمليات النافية لكل طبقة منها هى عمليات متناقضة أساسا تعمل فى اطار سياق اجتماعى واحد ، فعملية الافقار تعمل فى ناحية الطبقة البروليتارية حتى توصلها الى الثورة التى تنتفى أوضاعها ، وعملية التركيز تصبح المعول الحقيقى الذى يعمل على فناء الطبقة الرأسمالية (٧٤) .

ويمكن التناقض الثالث فى طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع حيث نجد ان المشروع الماركسى يصر دائما فى مرحلة ما قبل التاريخ على خضوع الفرد للمجتمع من خلال مجموعة من الاغترابات التى يعنى ترسيخها مزيدا من خضوع الانسان للمجتمع . وبخاصة من خلال عمليات التطبيع الأساسية والأجهزة التى تتولى القيام بها . بيد أنه فى مرحلة ما بعد الثورة يحاول ماركس توضيح هذه العلاقة فى أوضاعها فى ظل المجتمع الشيوعى . اذا نجد ان ماركس غالبا ما أشار الى الانسان كمنتج أو كمبدع . وهو التصور الذى يتناقض تماما مع تصور بارسونز الذى اهتم كثيرا بمشكلة النظام (٧٥) . ويعنى ذلك وجود علاقة متناقضة بين

الفرد والمجتمع ، اذ يمتد أحدهما على حساب الآخر ، ففي المرحلة الأولى يتحقق وجود المجتمع على حساب خضوع الانسان له ، بينما فى المرحلة - مابعد تحقق المجتمع الشيوعى - الأخيرة نجد سيطرة الانسان على المجتمع بما يجعله ملائماً لأشباع حاجاته الأساسية .

رابعا : الحتمية : كتعبير عنفاعلية القوانين الانسانية

يكتسب التفسير العلمى خاصيته العلمية اذا هو أصبح حتميا ، وهو ما ينبغى أن يكون عليه التفسير السوسيولوجى ، وذلك يعنى ان الحتمية خاصية منهجية أساسا . وهى تعنى ان يصل الباحث العناصر موضع التحليل كل بالآخر فى نوع من التتابع المعتمد بعضه على البعض . وحينما تطبق الحتمية فى اطار المجتمع والبناء والتفاعل الاجتماعى تعنى ان ما يحدث (لا يمكن إلا أن يحدث) . ومن ثم فترتيب الموضوعات لا يمكن ان يتخذ وجهة أخرى . ويعنى ذلك أيضا ان من طبيعة الموضوعات ان تتجسد تتابعاتها بشكل مادى معين . ويتضح ذلك من تأكيد بندكس على نجاح العلم الاجتماعى الحديث ، لكونه قد أوضح ان الانسان هو مخلوق العادات والنوافع والأدوار الاجتماعية^(٧٦) . بل ان تتبع التراث النظرى فى علم الاجتماع يكشف عن اتجاه يركز فى مجمله على العلاقة الحتمية بين الفرد والمجتمع . ويعبر بيرجس Berges عن هذا النمط من الحتمية حينما يماثل الانسان فى المجتمع بدمية المسرح التى تؤدى دورا قد عين لها . ولقد استمر هذا التصور المتطرف لخضوع الانسان لحتمية المجتمع ، وللانسان المبالغ فى تطبيعه حتى شكل ذلك رد فعل لدى فريق من علماء الاجتماع ففسبوا للانسان دورا فعلا فى صياغة عالمه^(٧٧) ، حسبما تذهب التفاعلية الرمزية مثلما يعبر اشتمان كأحد ممثلى هذا الاتجاه .

فما هى طبيعة الحتمية فى اطار النظرية الماركسية ، فاذا كنا نوافق بارسونز على أنه من المنطقى أن تكون الماركسية هى الصورة المثلى للنسق الهيجلى ولكن بمضمون مختلف^(٧٨) . وهى القضية التى طالما ردها ماركس ، فان ذلك يعنى ان ثمة عالما اجتماعيا يسير وفقا لقوانين محددة تتجه به نحو غاية معينة . وان كافة مظاهر التفاعل الاجتماعى ماهى إلا تجليات لقوانين أساسية تضبط جوهر الوجود وحركته . ويكشف البحث فى النظرية الماركسية عن عدة أنماط من الحتمية .

وتتقدم أولى هذه الحتميات بالطابع التطورى حيث بداية النسق الاجتماعى الكائن كامنة فى النسق السابق عليه ، بحيث يشير تتابع الانساق فى المشروع الماركسى الى تسلسل له

طابعه الحتمى . وأيا كانت درجات تكافؤ العلاقة بين هذه الأنساق ، أو أهمية الصراع الطبقي كطاقة دينامية دافعة لهذه العملية الجدلية ، فإن العلاقات السببية لا تنقطع . حيث يصبح كل نسق - عن طريق عملية انهياره - الأساس الحتمى الذى يهب الميلاد للنسق الجديد . ومن الطبيعى ان يتضمن هذا التصور بعدا تاريخيا واضحا يركز على مجموعة شروط الانتاج ذات الطابع الحتمى والتي يمكن ان تنبثق من كل الموضوعات ^(٧٩) . ويحدد ماركس مجموعة الشروط هذه بعنصرين ، الأول يتمثل فى التكنولوجيا الصناعية حيث تطورها له الطابع الاحادى . وتمكن أهميتها الرئيسية فى طبيعة علاقتها بالتنظيم الاجتماعى ، ولهذا العنصر طابع الاستمرار فى اطار العملية الجدلية . أما العنصر الثانى فيتمثل فى الصراع الطبقي الذى يمثل - فى حالة ارتباطه بالعنصر الاقتصادى التكنولوجى - نسقا اقتصاديا محدا ، وهو الذى يشكل فى ذات الوقت عنصر الانقطاع فى اطار العملية الجدلية . وكلاهما يؤثر الى العملية الجدلية ذات الطابع الحتمى من حيث علاقات التفاعل ، التى تسلم دائما الى تولد ما هو جديد عما هو قديم ^(٨٠) . اذن فحتمية التفاعل الجدلى هى الحتمية الأساسية فى النسق الماركسى . ويتحدث التوسير Althusser عن ذلك بمفهوم الحتمية الفائقة - Overdetermination ونعنى بها التراكم الناتج عن التناقضات فى الممارسات الاجتماعية ، تلك التى تشكل فى تداخلها تشكيلا اجتماعيا معينا ^(٨١) ، وهى قد تعرف بالحتمية التطورية أو الجدلية ، أو هى تعنى ادراك التفاعل الاجتماعى - بالنظر الى المواقف الجزئية أو الكلية التى قد تفاعل فى اطارها عناصره - ادراكا تاريخيا يركز على تكرر عناصر معينة لها تحكمها الحتمى فى ترتيبية عناصر الواقع الاجتماعى الأخرى وطبيعة تفاعلاتها ، وتعنى بالأساس أيضا ، ان التفاعل الكائن هو تجسيد لنسق كان امكانا فى قلب التفاعل السابق عليه .

بالاضافة الى ذلك يتضمن المشروع الماركسى نمطا آخر من الحتمية يمكن ان نسميه بالحتمية المورفولوجية ، وهى تتعلق بطبيعة العناصر المكونة للبناء الاجتماعى ثم طبيعة العلاقات بين هذه العناصر . فى اطار ذلك نجد ان النسق الاجتماعى - من وجهة النظر الماركسية - يضم مجموعتين من الأنساق الفرعية . حيث تحتوى المجموعة الأولى الظواهر الاجتماعية الاقتصادية المحتمة لتفاعل النسق ، أما المجموعة الثانية فهى تلك التى تخضع لحتمية المجموعة الأخرى ، وينتمى الى هذه المجموعة الأخيرة كافة مكونات البناء الفوقى ، كالوعى والثقافة والقيم الروحية ^(٨٢) .

ويعتبر تأكيد الماركسية على الأساس المادى للمجتمع قلبا للتأكيد الهيجلى على الأساس

العقلى للوجود . بيد ان عكس المقولة على هذا النحو لم يتم بشكل مباشر وانما تأسس عبر فويرباخ الذى أكد ان الطبيعة هى الحقيقة الأولية بينما الفكر هو الحقيقة الثانوية . وان العلاقة الصحيحة بين الفكر والوجود هى ان الوجود موضوع والفكر محمول . فالفكر ينبثق عن الوجود ، ولكن الوجود لا ينبثق من الفكر ^(٨٣) . وامتدادا لهذا التراث تؤكد الماركسية على ان الاقتصاد أو بالتحديد الانتاج هى التى تشكل الأساس الحقيقى الذى يتأسس بالنظر اليه البناء الفوقى والسياسى والتشريعى ، ثم أشكال الوعى الاجتماعى المرتبط بها . ومن ثم فليس وعى البشر هو الذى يحدد وجودهم ، ولكن على العكس من ذلك فان وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم . وفى مرحلة معينة من التطور تدخل قوى الانتاج المادى فى المجتمع فى صراع مع علاقات الانتاج ، ويتغير الأساس الاقتصادى ، فان البناء الفوقى الشامل بكامله يخضع لتحول أو تغير سريع بدرجة أكثر أو أقل ^(٨٤) . بل ان شرارة التغير عادة ماتضعها الماركسية فى الاسس الاقتصادية للمجتمع ، اذ يقال ان مستوى قوى الانتاج هو الذى يحدد المستوى العام للثقافة والمعرفة والأيديولوجية ^(٨٥) ، ومن ثم فالتغيرات التى تقع فى الأساس الاقتصادى لها الأولوية . ويعتمد ذلك على القوانين العلمية والسببية ذات الطبيعة الحتمية . فالتغيرات الاقتصادية هى الأولى من حيث الزمن والأهمية ، وهى التى تتبعها عادة التغيرات فى البناء الفوقى . وللتغيرات فى البناء الفوقى صلة بالأفكار كالدين والقانون والفكر والنظرية ، فتغيرها يعتبر مجرد انعكاسات للتغيرات فى الأساس المادى . فالنظام الاقتصادى حاسم فيما يتعلق بطبيعة ودرجة التغير فى أفكارنا ^(٨٦) .

بيد أن القول بذلك يطرح التأكيد على نوع من الحتمية الاقتصادية ذات الطابع الأحادى، الذى نعتقد ان التنظير السوسيولوجى قد تجاوزه . بالاضافة الى أن القول بذلك يعنى اختزالا للنظرية الماركسية باعتبار ان علم الاقتصاد هو العلم الوحيد الذى تتاوله كارس ماركس بدقة على ما يذهب أصحاب هذا الاتجاه ، وعلى رأسهم جون أونيل O'Neill مثلا ^(٨٧) .

وجهة النظر الحقيقية فى هذا الصدد تؤكد انه قد حدث تركيز فعلى من قبل كارس ماركس على النسق الاقتصادى كأساس مادى للمجتمع غير ان هذا التأكيد له مبرراته الكثيرة . أولها ان الثورة الصناعية أبرزت فاعلية الجوانب الاقتصادية ، ومن ثم فان التطرف فى التأكيد عليها يتضح من خلال رفض ماركس - فى حوار مع سميث Smith - تساوى أو تعادل مجالات الانتاج المادى والروحى ، بل نجده يصبر على ان الانتاج المادى هو الذى يحدد طبيعة الانتاج الروحى ^(٨٨) . ولا يخفف من إيمان ماركس وانجلز بالحتمية الاقتصادية ما يذهب اليه

الأخير بأنهما تطرفا في التأكيد على الجانب الاقتصادي في مواجهة إهماله من قبل متاوينهم ، ومن ثم فلم يكن لديهما الوقت لإبراز فاعلية العوامل الأخرى في عملية التفاعل ، بل أنه لما يدهش أن ماركس نفسه أكد على إمكانية البناء الفوقى مجرد انعكاس مباشر للبناء الاقتصادي . فالمسألة ليست بسيطة على هذا النحو ، ففرنسا كانت في القرن الثامن عشر متقدمة اقتصاديا عن بلاد الإغريق ، إلا أنها ظلت عاجزة عن انتاج ثقافى يناظر الألياذة . بل أننا نجد أن أنجلز يؤكد في سنوات لاحقة أن البلاد المتخلفة اقتصاديا مازالت تلعب دور القيادة في الفلسفة (٨٩) .

في إطار ذلك يؤكد الفكر النظرى على إمكانية أن يكتسب البناء الفوقى جمعا من الاستقلال لثلاثة عوامل أساسية :

١ - أن التراث الثقافى قد ينبثق مرتبطا بشروط تاريخية محددة ، إلا أنه لايموت بتغير هذه الشروط التاريخية ، فاكساب القيم الثقافية والتخلى عنها يتم وفقا لعمليات لاجتماعية بطيئة ، ومن ثم نجدها فى أحيان كثيرة ليست انعكاسا مباشرا للشروط المادية القائمة .

٢ - أنه قد يتأسس نوع من الاستقلال للبناء الفوقى كالثقافة مثلا ، وذلك نتيجة لانتشار منتجات الوعى البشرى مكانيا ، يرتبط بذلك أماكن اكتسابها لوظائف جديدة ، وفى ذلك بالطبع الغاء لتبعيتها لشروط مادية محددة زمانيا ومكانيا ، واكتسابها لنوع من الاستقلالية الخاصة بها .

٣ - أن البناءات الفوقية ، أو على الأقل بعض عناصرها الأساسية عادة تصبح أراثا مشتركا لتشكيلات ثقافية عديدة ، وذلك لكونها تشبع حاجات أساسية لدى الكائنات البشرية ، بغض النظر عن طبيعة الشروط المادية التى يعيشون فى ظلها (٩٠) .

ولعل أفضل صياغة للموقف الماركسى فى جوهره الحقيقى من مسألة الجواب المادية والثباتية للنسق ، ومدى ارتباط الثانية الأولى بنوع من الحتمية فى تلك الصياغة التى قدمها ألتوسير Althusser ، إذ يفترض تصورا جديدا للعلاقة بين البناء التحتى والبناء الفوقى ، يرتكز على مبدئين أساسيين :

١ - الاستقلال النسبى للبناءات الفوقية وتأثيرها أو نتائجها المحددة .

٢ - أن التأثير الحتمى فى النهاية يكون عادة لأسلوب الانتاج الاقتصادى (٩١) .

ويعنى ذلك أنه وإن كانت البناءات الفوقية تنشأ كانعكاس للشروط المادية القائمة ، إلا أن قدرتها على الاستمرار بدرجة أكثر من الشروط المادية تصبح مؤكدة ، باعتبار قابلية الأخيرة للتغير السريع . هذا بالإضافة الى احتمالية تغطية البناءات الفوقية لأكثر من وجود مادي أو بناء تحتي ، ذلك يؤكد لها نوعا من الدوام والاستقلالية الخاصة بحيث لاتصبح فى سياق زمانى ومكانى محدد مجرد انعكاس ميكانيكى مباشر للشروط المادية القائمة .

أما النمط الثالث الذى قد نجده للحتمية فى اطار المشروع الماركسى فيتعلق بعلاقة الفرد بالمجتمع ، ونقصد الانسان فى مواجهة النسق ، فالمنطلق الأساسى لدى الماركسية يذهب الى أن الانسان فى وجوده الأساسى - غير المغترب - يولد متعدد الملكات ، غير أنه فى الاطار الرأسمالى يعانى من الاختزال الكامل لكليته . ومن ثم فقد كان من أحد المقاصد الأساسية لكارل ماركس أن يوضح كيف تقهر البناءات المجتمعية المتباينة - وخاصة الأنساق الرأسمالية - البشر وتفرض عليهم أن يتصرفوا بأسلوب مختلف عن الآخر أن لم يتناقض معه (٩٢) . كذا تفرض عليهم أن يتصرفوا بما يخالف طبيعتهم الأساسية . ومن ثم فإذا كان الانسان - بورجوازيًا كان أم بروليتاريا - فى البداية له وجوده الكلى فإن مهمة النسق الرأسمالى نحوه هى أن يحوله الى وحدة جزئية تابعة ، له عليها وطأة وتأثير حتمى . ويتحقق ذلك بعمليتين أساسيتين ، الأولى تتعلق بالطبيعة البشرية والثانية تتعلق بالعملية التاريخية المعبرة عن التفاعل بين الانسان والنسق .

١ - وفيما يتعلق بالطبيعة البشرية يؤكد ماركس احتواءها على طبيعتين ، الأولى جوهرية وهى ذات طابع تعاونى ، والثانية ذات طابع صراعى أساسا . ويؤكد ماركس أن الأولى سادت التاريخ حتى تشكل النسق الرأسمالى . أما الطبيعة الصراعية فهى مفروضة عليه من خلال طابع العلاقات القائمة بين البشر فى ظل النسق الذى يتضمن مجموعة من الطبقات المنقسمة على نفسها . ويؤكد ماركس أن بناء المجتمع يؤدى دوره فى قهره للطبيعة التعاونية ، ومن ثم فرغم أن ماركس منح الطبيعة التعاونية للانسان فاعلية أساسية ، غير أنه لم ير البناء الاجتماعى الرأسمالى مرنا ومفتوحا أمام الاختيار الحر للبشر . وإلا رجعوا الى طبيعتهم الأساسية ، ومن ثم ينعدم المبرر المنطقى لتفسير أسباب الصراعات الكائنة بين البشر ، والمظالم التى يرتكبها الانسان ضد رفاقه الآخرين (٩٣) . فى اطار ذلك يختزل البناء الرأسمالى الانسان الى طبيعة ذات خاصية صراعية أساسا ، ومن ثم يصبح الانسان فى مواجهة الآخر محتما ومرسوما من قبل

المجتمع .

٢ - وتشير العملية الثانية الى طبيعة التفاعل بين الانسان والنسق ، هذا التفاعل الذى يهدف الى اخضاع الأول للأخير عن طريق العمل على اختزال الانسان مزككية لها ضبطيتها وسيطرتها على الواقع الاجتماعى واستقلالها عنه الى جزئية فى اطار تشكيلة اجتماعية تسمو عليه (٩٤). ويتم ذلك من خلال عمليتين فرعيتين ، الأولى عملية الاستخراج حيث يتحول السلوك البشرى من خلال هذه العملية الى أيديولوجيات ونظم اجتماعية ، ومنتجات مادية تصبح أساسا لقيام العملية الثانية وهى الغربية estrangement حيث يعامل الانسان فى اطارها كوسيلة وليس كغاية لهذه المنتجات المادية والثقافية (٩٥) .

ويعتبر الاغتراب ناتج هاتين العمليتين الفرعيتين ، حيث يصبح نتاج علم الانسان موضوعا له وجوده الخاص ، الخارج عنه ، والذى يستحيل الى قوة مضادة له مستغلة اياه . وتصبح الحياة التى منحها الانسان للموضوع هى الأساس الذى يختزله ويدعم اغترابه (٩٦) . وبذلك فان علاقة الانسان بالآخرين هى التى تشكل سلوكه . وفى هذا الاطار لا يصبح الانسان حرا فى اختيار الدخول فى هذه العلاقات . لأن ذلك لم يعد نتاجا لتلقائية الانسان بقدر ما هو نتاج لحتمية النسق . ففى الانتاج الاجتماعى الذى يتحمل عبئه البشر فانهم يدخلون فى علاقات اجتماعية مستقلة عن ارادتهم ، هذه العلاقات تشكل فى مجموعها البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى (٩٧) .

وبناء على ذلك يذهب ماركس الى ان المركز الاجتماعى الذى يحتله الشخص فى بناء العلاقات المتبادلة ، هو الذى يحدد علاقاته بالبشر الآخرين ، وبخاصة نحو وسائل الانتاج . وبالتالي علاقاته وأفكاره فيما يتعلق بالحياة الدينية والسياسية والشرعية . ونتيجة ذلك ، فانه ارتكازا على الأشكال المتباينة للثروة ، وعلى ظروف الوجود الاجتماعى يتأسس مناء فوقيا شاملا يتضمن أشكالا محددة ومتميزة من العواطف والتصورات ، وأساليب للفكر والنظرة الى الحياة . ويستوعب الانسان ذلك كله من خلال التراث والتنشئة ، ومن ثم تتحدد واقعيته وطبيعية نشاطه ، وبذلك فان الطبيعة التى يتواجد فيها القرد هى التى تتولى خلقه وتشكيله بالنظر الى مركزاتها المادية (٩٨) .

فى اطار ذلك يؤكد هيربرت ماركيز ان المجتمع يزود الأفراد بشروط يعيشون ويفكرون فى ظلها ، ومن ثم فليس بإمكانهم تجاوزها . ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل نجد أن جهاز

الانتاج يميل لأن يكون سلطويا الى المدى الذى لا يحدد فيه المهن والمهارات والقيم فقط ، تلك التى يحتجها المجتمع ، ولكنه يحدد أيضا الحاجات والطموحات الفردية . ومن ثم يتجه النسق الرأسمالى الى تأسيس مستويات وأشكال جديدة ، فعالة ومرضية من الضبط والقهر الاجتماعى (٩٩) . فى اطار ذلك يؤكد كارل ماركس ان هدف البروليتاريا وفعلها التاريخى محدد لها سلفا ، وبوضوح لارجعة فيه ، بواسطة مواقف حياتها من ناحية ، ومن ناحية أخرى بواسطة التنظيم الاجتماعى الكامل للمجتمع الحديث ، ويحدث نفس الأمر بالنسبة للطبقات الأخرى وخاصة طبقة البرجوازية (١٠٠) . خلاصة القول يؤكدها بارى سمارت حينما يزعم ان الأفراد فى النسق الرأسمالى - وفقا للقراءة الماركسية - ليسوا أحرارا فى انجاز نشاطهم ، وانما أفعالهم هذه محكومة بطبيعة الأعمال والسياقات السابقة عليها أو المعاشية لها . بذلك يصبح السلوك أو النشاط محتما بمجموعة الحقائق السابقة عليها (١٠١) . من هنا فاذا كان النشاط فى النسق الماركسى يتجه نحو غاية نسقية أساسا ، فان عملية انجاز هذه الغاية مفروضا عليها ان تسير وفقا لغايات محددة .

ولكى تترسخ العلاقة الحتمية بين النسق الرأسمالى كإطار كلى ، والانسان فى اطار النسق - بروليتاريا كان أم برجوازيا - فان النسق يطرح عددا من الميكانيزمات التى يفيد ادائها فى تشكيل هذه العلاقة وترسيخها . وتمثل التنشئة الاجتماعية أول هذه الميكانيزمات ، وبرغم ان الماركسية لم تتعرض صراحة لذلك ، إلا أن هيربرت ماركيز مستندا الى أفكار فرويد حاول ان يكمل هذا الجانب فى النسق الماركسى عن طريق تطوير فرضيات النسق الماركسى الى امتداداتها الطبيعية . اذ يرى ان العائلة - كوحدة داخل الطبقة - هى الوسيلة الأساسية للتنشئة ، ومن ثم فهى تشجع الالتقاء بين نشاط الانسان وحاجات النسق . وهى تؤسس الضمير الفردى عن طريق غرس معاييرها فى الأنا والأنا الأعلى ، وبذلك فهى تساعد على قهر النواضع الأساسية لدى الانسان وتحويلها للعمل وفقا للحاجات النسقية (١٠٢) فى جانبها الطبقي . على هذا النحو يصبح الفرد مشدودا بمتطلبات النسق الخارجية التى استوعبها من خلال الأسرة وبذلك تصبح مهمة الانسان صعبة فى الخروج على احتياجات النسق الرأسمالى لأنه مشدود الى النسق ومتطلباته من داخل الانسان ومن خارجه أيضا .

ويشكل تقسيم العمل الميكانيزم الثانى لابرار الحتمية النسقية وتأثيرها على الانسان . يتضح ذلك من توزيع الأفراد على أنوارهم بالنظر الى مواقعهم الطبقيّة ، بحيث تصبح مجالاتهم هذه مفروضة عليهم لا يستطيعون الخروج عنها (١٠٣) . ويفرض الموقع الطبقي على

الانسان اتيان أفعال قد لا تتصل بحاجاته الأساسية ، فمصدرها النسق أساسا . نمفروض على المستخدم الرأسمالى ان يتصرف كما يتطلب النسق الرأسمالى وإلا عرض نفسه لطفاء فى اطار عملية الصراع التنافسية (١٠٤) . فكل انسان فى النسق الرأسمالى مفترد عن ذاته وطبيعته ، يتضح ذلك من طبيعة العلاقات التى تربط بينه وبين الآخرين فى النسق (١٠٥) . ولا يكتفى النسق الرأسمالى بتوزيع الأفراد على أدوار من خلال طبقاتهم ، ولكنه يفرض ان تكون أفعالهم محتمة على النحو الذى يريده ، وذلك من خلال عملية الاحكام الاشرافى ذات الطابع السبرنطيقى ، عن طريق تطوير تنظيم للقيادة والسلطة يتصف بالمركزية ، تكون مسئولياته الأساسية صياغة التآزر بين نشاطات البشر (١٠٦) ، بما يدعم تحقيق النسق لأهدافه

وتعتبر المنافسة هى الميكانيزم الثالث المؤكد على حتمية النسق الرأسمالى : فما دام الانسان يتصرف بوعى داخل مواقف معينة له ، فان معيار الوعى من شأنه ان ييسر أفعالا ويعوق أخرى . بذلك يفرض التنظيم الاقتصادى تأكيدا على فاعلية المنافسة كعملية كائنة فى المواقف الاجتماعية تشكل ضابطا بين عناصره الأساسية . وهو ما يعنى ان النسق لرأسمالى يشكل نسقا قهريا (١٠٧) ، فالمنافسة هى التى تدفع أصحاب المصالح الرأسمالية للحصول على فائض قيمة أكبر من أجل مضاعفة رأس المال ، وهو ما يعنى خضوع العامل لظروف تهوية أكثر . غير ان الرأسمالى مفروض عليه فى اطار المنافسة ان يدخل فى صراع مع نظيره رأسمالى ينتهى بأن يقضى أحدهما على الآخر من خلال عملية التركيز الرأسمالى .

يبقى بعد ذلك النمط الرابع والآخر لحتمية النسق الرأسمالى وتحتيمه لمناشط الانسان فى اطاره من خلال مجموعة من العمليات الرئيسية . اذ نجد ان النسق الرأسمالى يتضمن عددا من العمليات منذ بداية تأسيسه وحتى انهياره . ومن الواضح ان هذه العمليات ترتبط فيما بين بعضها البعض بعلاقات حتمية ذات طابع سببى ، هذا بالإضافة الى تحكمها فى تفاعل النسق، الى جانب كونها تعبر عن طبيعة التفاعل الذى له وطأته أما على الانسان فى المجتمع الرأسمالى ، أو على علاقة الانسان بالنسق أو على علاقته بالانسان الآخر . هذه العمليات هى حتمية قانون فائض القيمة ، ثم حتمية التركيز الرأسمالى ، وحتمية الأفقار البروليتارى ، ثم حتمية الاغتراب ، وبالمثل حتمية الثورة البروليتارية وإنهيار المجتمع الأسماى وتحقق المجتمع الشيوعى ، وسوف نعرض لكل من هذه العمليات أثناء عرضنا للواقع العينى لعناصر التفاعل من وجهة نظر النظرية الماركسية .

خامسا : تموضع الذات ، ألياته الأساسية

تعتبر المواجهة بين الذات والموضوع قضية تتصل جوهرها بالبناء المنهجي للنظرية الماركسية - هذا بالإضافة الى دلالاتها العينية - وذلك من حيث امكان اعتبارها أحد أبعاد الحوار الجدلى ، الى جانب ان العلاقة بين الذات والموضوع تعتبر مدخلا حقيقيا لفهم طبيعة تفاعل الانسان مع موقفه أو سياقه فى مختلف المراحل المتتابعة لتنامى المشروع الماركسى فيما يتعلق بالمجتمع الرأسمالى .

وينطلق فهم كارل ماركس لعلاقة الذات بالموضوع من خلال ادراكه لأنطولوجية الانسان من حيث كونه منتجا وخالقا . اذ نجده غالبا ماكان يؤكد على الانسان ككائن صانع ، بحيث شكلت هذه القضية الخلفية الأساسية لنظريته فى التاريخ ، ومختلف التحليلات المحددة التى قدمها للتشكيلات الطبقيّة والصراع الطبقي (١٠٨) . والحق ان تصور كارل ماركس للانسان كخالق لذاته . يدين فيه بالكثير بمعنى ما لهيجل ، بل ان ذلك يعبر عنه كارل ماركس صراحة حينما يذهب الى ان كل مايمكن ان نسميه بتاريخ العالم ليس إلا من خلق الانسان والعمل الانسانى (١٠٩) .

وعلى هذا النحو فوفقا لكارل ماركس يمكن ارجاع نشأة المجتمع الى التفاعل المنتج بين البشر والطبيعة . اذ يبدأ البشر فى تمييز أنفسهم عن الحيوانات بمجرد ان يبدأوا فى انتاج وسائل عاشتهم (١١٠) . فانتاج وإعادة انتاج الحياة يعتبر من ناحية ضرورة تفرضها الحاجات البيولوجية للبشر ككائنات عضوية ، وماهو أكثر أهمية فان ذلك يعتبر مصدرا لابتكار حاجات وطاقات جديدة . اذن فالنشاط المنتج يعتبر أساسا للمجتمع بالمعنى التاريخى والتحليلى ، اذ يعتبر الانتاج هو الفعل التاريخى الأول ، وانتاج الحياة المادية هو شرط أساسى للتاريخ بكامله ، والذى ينبغى ان ينجز على الدوام حتى نستطيع فقط ان نحافظ على بقاء الحياة البشرية . فكل انسان عن طريق أفعاله اليومية ، ينتج ويعيد انتاج المجتمع فى كل لحظة ، ذلك هو مصدر ما هو مستقر فى التنظيم الاجتماعى ، وأيضا أصل التعديلات التى لاحصر لها (١١١) .

يعنى ذلك ان الموقف الاجتماعى فى أساسه يتضمن الانسان الذى يتحرك من خلال ذاته لانتاج المجتمع وتعديل الطبيعة بهدف أساسى هو اشباع الحاجات الأساسية للانسان التى كانت وستظل القوة الحقيقية التى تشكل خلفية علاقة الانسان بالمجتمع . ومعنى ذلك فى مجمله ان الانسان فى المرحلة الأولى من علاقته بالمجتمع - بالمعنى التحليلى - كان يحاول ان يخلق بعض موضوعات الموقف بما يحقق ذاته . غير انه وقعت بعض الانحرافات التى دفعت الى

تحول الذات أو على الأقل جانباً كبيراً من بنائها إلى موضوع ضمن الموضوعات الأخرى في الموقف . ويرى كارل ماركس أن هذه الحالة الانتقالية أو العملية اتخذت شكل افتتاد الذات لنفسها أو لبعض جوانبها ، ومن ثم عبوديتها للموضوع . حيث أصبح الفاعل عبداً للموضوع الخارجى (١١٢) ، وأصبح اغتراب العامل في الاقتصاد الرأسمالى يستند الى الفصل بين قوة العمل المنتج التى أصبحت هائلة مع اتساع الرأسمالية ، ثم افتقاد السيطرة التى كـن العامل قادراً على ممارستها على الموضوعات التى ينتجها . بذلك أصبح انتاج العامل غريباً عليه ، بل ويقف على تناقض مع كقوة مستقلة ، فالحياة التى منحها العامل للموضوع تقف فى مواجهته كقوة معادية وغريبة (١١٣) . وحينئذ أصبح التموضع objectification ، الذى كلن طبيعة ضرورية لكل نتاج العمل ، متحدداً مع الاغتراب فى المجتمع الرأسمالى . حيث نتاج العمل خارجى external عن العامل ليس بالمعنى الانطولوجى فقط ، ولكن بالمعنى الشامـ أيضاً ، فما كان مضمناً فى ناتج عمله لم يعد ملكاً له (١١٤) . بذلك فانه اذا كانت عملية التفاعل التاريخية قد اتخذت طابع تبعية الموضوع للذات فى المرحلة الأولى من علاقة الانسان بالمجتمع . فانها بالنظر الى تتابع مراحل هذه العلاقة - بالمعنى التحليلى - تطرح عكسا لهذه العلاقة ، حيث تصبح الذات - أى الانسان - تابعة للموضوع الذى تولت خلقه وتأسيسه . بيد أن السؤال الذى يطرح نفسه فى هذا الاطار يتعلق بطبيعة الاليات التى دفعت الى هذا التحول لتاريخى فى طبيعة هذه العلاقة ، وتكشف قراءة المشروع الماركسى بحثاً عن اجابة لهذا السؤال عن وجود ثلاثة ميكانيزمات أساسية .

أما الميكانيزم الأول فيتمثل فى أنه اذا كان الانسان قد بدأ متعاوناً ، فأنه حينما بدأ البشر فى التحول عن هذه الطبيعة التعاونية - حيث مجموعة من البشر فى حالة من التعاون لاستغلال الطبيعة بما يشبع حاجاتهم الأساسية - الى الطبيعة الصراعية - حيث مجموعة من البشر فى اطار موقف اجتماعى تتناقض مصالح كل منهما مع الآخر (١١٥) . ومن ثم الصراع بين كل منهما والآخر لهدف اخضاعه واختزاله - فأننا نجد أن قدراً كبيراً من شخصية أو ذات البرجوازي تتموضع ، أى تتحول الى موضوع فى الموقف . وهو مايعنى اغترابه عن ذاته ، فالرأسمالى أو الصناعى ينبغي أن يعمل بجد ، وأن يكون دؤوباً ، واقتصادياً ، وغير محب للمتعة . بحيث تصبح المتعة بالنسبة له مسألة ثانوية ، حيث تخضع المتعة لرأس المال . ويخضع الانسان المحب للمتعة الى الانسان المهتم بتراكم رأس المال ، بينما كان عكس هذه احوال ما هو سائد فى المجتمع الاقطاعى (١١٦) . هذا بالاضافة الى أن العامل البروليتارى يخضع لعملية الاختزال أيضاً ، وذلك عن طريق فرض عديد من الاغترابات عليه . وبذلك تنشأ عملية اختزال

متبادلة أطرافها العامل والرأسمالى على السواء ، بهدف تأسيس التراكم الرأسمالى كموضوع ينمو فى اطار النظام الاجتماعى على حساب اختزال الذوات . بحيث تتم هذه العملية عن طريق اخضاع لعناصر الذاتية لقوانين موضوعية حاكمة للنظام الرأسمالى تتفاعل معها كعناصر أو كموضوعات فى الموقف الاجتماعى .

وتمثل فائض القيمة الآلية الثانية التى تعمل على موضعه الذات - أى جعلها موضوعا ضمن الموضوعات - فى اطار النظام الاجتماعى الاقتصادى . اذ تعامل قوة العمل - وهى الخاصة بالبروليتاريا التى تشكل غالبية المجتمع - كنوع خاص من السلع ، قالى جانب ان لها قيمة انتفاعية ، فهى أيضا مصدر لقيمة أكثر ، أو قيمة فائضة . فقيمة قوة العمل المباعة للرأسمالى يحل محلها جزء من الوقت الذى يشتغل فيه العامل فعلا ، أما بقية الوقت فلا يدفع عنه أجر . ويوجز ماركس ذلك بقوله ، ان انتاج السلعة ، أى قوة العمل ، يقتضى جزءا من يوم عمل ، على حين ان العامل يشتغل بالفعل يوما كاملا . فالقيمة التى يدفعها الرأسمالى جزء من القيمة المقابلة لقوة العمل المستخدمة ، على حين ان الجزء الآخر من هذه القوة يعود على الرأسمالى دون ان يدفع عنه شيئا ^(١١٧) . ويعنى ذلك ان فائض القيمة وهو المدخل الوحيد لصياغة تراكم رأس المال فى اطار الموقف الانتاجى يعمل على اشاعة موضعه كل ذوات الموقف الانتاجى - البرجوازى والبروليتارى - أى اختزالها واخضاعها للقوانين الحتمية التى تحكم تفاعل النسق الرأسمالى .

ويعتبر تقسيم العمل المكيانيزم أو الآلية الثالثة التى تتولى موضعه الذات فى اطار النظام الاجتماعى من وجهة نظر النظرية الماركسية . اذ أعلن ماركس أن تقسيم العمل الاجتماعى لا يتم على أساس عمل حساب لمواهب الأفراد ومصلحة الكل ، بل يحدث وفقا لقوانين الانتاج الرأسمالى للسلع فحسب . وبمقتضى هذه القوانين يبدو ان ناتج العمل - وهو السلعة - يتحكم فى طبيعة النشاط الانسانى وغايته ، وبعبارة أخرى فان المواد التى ينبغى أن تخدم الحياة تصبح مسيطرة على مضمونها وهدفها ، ويصبح وعى الانسان ضحية لعلاقات الانتاج المادى تماما ^(١١٨) . ذلك أن تقسيم العمل على هذا النحو يشبع نوعا من اغتراب الانسان عن ذاته عن طريق التخصص مثلا وتحوله الى عنصر موضوعى فى اطار العملية الانتاجية الرأسمالية - يصدق ذلك على البرجوازى والبروليتارى معا - .

يبقى بعد ذلك ان نوضح المظاهر الأساسية التى تتموضع فى اطارها الذات ، أى تخلق ميلا نحو الغائبا لحساب العالم الموضوعى .

أول مظاهر هذا التموضع يتمثل فى وقوع عملية الاغتراب ، التى لها ارتباطها بشكل مابتنسيم العمل المميز لكل أشكال العمل الطبقي . حيث يصبح لكل انسان مجال خاص ، مميز لنشاط يفرض عليه ولايستطيع ان يتهرب منه . فى هذا الاطار يمتد اغتراب العمل الى اغتراب الانسان عن الانسان ، حيث يعزل الأفراد بعضهم عن بعض ، ويوضع بعضهم ضد البعض . ويمكن أساس ارتباطهم فى السلع التى يتبادلونها ، وليس فى أشخاصهم ، فاغتراب الانسان عن ذاته هو فى ذات الوقت اغتراب عن اقرانه من البشر (١١٩) .

ويتمثل المظهر الثانى لعملية التموضع هذه فى بروز عملية التشيؤ التى يحيل فى اطارها المجتمع الرأسمالى كل العلاقات الشخصية بين الناس الى علاقات موضوعية بين لأشياء ، حيث يربط النظام الرأسمالى الناس معا من خلال السلع التى يتبادلونها ، فقيمة السلع التى ينتجها الأفراد هى التى تحدد مركزهم الاجتماعى . ولا يشارك الأفراد فى العملية الاجتماعية إلا بوصفهم ملاكا للسلع فحسب ، كما ان العلاقات المتبادلة بينهم لاتعنى أن تكون علاقات بين سلعمهم . فالانتاج الرأسمالى للسلع يؤدى الى نتيجة مذهلة ، هى أنه يحول العلاقات الاجتماعية بين الأفراد الى (صفات ... للأشياء أو السلع) ذاتها ، بل أنه يحول علاقات الانتاج المتبادلة ذاتها ، على نحو أصرح ، الى شئ (المال) . وتظهر هذه النتيجة المذهلة من الشك الخاص للعمل فى انتاج السلع ، بما ينطوى عليه من انفصال للأفراد الذين يعمل كل منهم مستقلا عن الآخر ، والذين لايشبعون حاجاتهم إلا من خلال السوق (١٢٠) . ومن ثم تصبح العلاقات بين البشر ليست علاقات اجتماعية ذات طابع انسانى بقدر ماهى مجموع من العلاقات لموضوعية ، وبذلك يختفى أصلها ، والآليات التى تعمل على حفظها وامكان تغييرها . وهو قسلك ذلك كله يخفى لبها ومضمونها الانسانى . وبذلك لا يكون هناك ظلم ولا اضطهاد فى العلاقة بين رأس المال والعمل به تكون هناك علاقة موضوعية خالصة (١٢١) .

أما المظهر الثالث للتموضع فيتمثل فى غياب الوعى أو زيفه ، ويتضح ذلك بالنظر الى أبعاد متعددة ، أولها ان الطبقة المسيطرة تطور أيديولوجية تشرع سيطرتها . فالطبقة التى تسيطر على وسائل الانتاج المادى ، تسيطر فى ذات الوقت على وسائل الانتاج العقى ، أعنى ان أفكار هؤلاء الذين يفتقدون السيطرة على وسائل الانتاج تخضع لهم (١٢٢) . وهو مايعنى ان الطبقة المسيطرة تنمى من الوسائل الفكرية ماتخضع به الطبقات الأخرى وتيسر استغلالها ، وهو مايجعلهم مغتربين عن طبيعتهم التعاونية السابقة ، نظرا لتحولهم الى مجرد عناصر فى اطار تفاعل التناقض الجدلى . هذا بالاضافة الى أن البروليتاريا وخضوعها لمثل هذا

الاستغلال لا تكون واعية بمصالحها بل انها قد تترد الى مستوى حيوانى تخضع فى اطاره لاختزالات واغترابات متعددة ، ومع ذلك تظل غير واعية بمصالحها ، مما يؤجل امكان تحريكها لتغيير الظروف التى تقف فى مواجهة مصالحها الحقيقية . أعنى أنها حتى هذه المرحلة تتعامل مع النظام الاجتماعى من خلال كونها عنصرا موضوعيا فى اطاره . لها وظيفة محددة وليس من حيث كونها ذاتا لها حاجاتها التى ينبغى على هذا النظام بعناصره الكائنة فى اطاره ان يقدم اشباعا لها .

معنى ذلك ان المشروع الماركسى يعنى فى جانب منه حواراً بين الذات والموضوع على الطريقة الجدلية ، تتأسس فى اطاره اختزالات أساسية ، تكون لها وظائفها على موضوعة ذات الأغلبية البروليتارية ، حيث معاملتها كعنصر لا بد أن يؤدى فعلا أو عملا له فائض يساعد على التراكم الرأسمالى الذى يشكل بصورة أو بأخرى موضوعاً ناتجا عن عمل الانسان ويحاول أن يقضى على ذاتيته . فى اطار ذلك يتحول الانسان الى مجرد موضوع أو شئ فى النسق الاجتماعى ، أو يترد الى المستوى الحيوانى ، حيث إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الغريزى فقط . ويظل الانسان - فى اطار النسق الرأسمالى - يخضع لاغترابات متعددة تساعد على تموضعه حتى قيام الثورة البروليتارية وتأسس المجتمع الشيوعى واستعادة الذات لوعياها وقدرتها على السيطرة على الموضوع فى اطار النسق الاجتماعى .